الأنباء
الثلاثاء 25 اكتوبر 2011

دعا سفير الجمهورية الكوبية لدى البلاد مانويل باردينـاس لضرورة إنهاء 49 عاما من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الجائر المفروض على بلاده، مشيرا لمخالفة الحصار للحق الدولي وتعارضه مع نظم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مشددا على أن الحصار المفروض على كوبا يشكل انتهاكا جماعيا وصارخا ومنهجيا لحقوق الإنسان وللشعب بأسره ويجب رفعه فورا دون قيد أو شرط، معربا عنه أسفه لتجاهل حكومة أوباما مطالبات المجتمع الدولي لتعديل موقفها تجاه كوبا وفك الحصار المفروض عليها وتطبيع العلاقات الثنائية، لافتا إلى أن رئيس الولايات المتحدة يملك الصلاحيات الكافية لتعديل شكل الحصار المفروض على كوبا دون موافقة الكونغرس إن رغب في ذلك. ولفت باردينـاس إلى أن حصيلة الأضرار المباشرة الناجمة عن تنفيذ سياسات الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا حتى ديسمبر عام 2010 بلغت 104 مليارات دولار بالأسعار العادية، موضحا ثقة بلاده في دعم المجتمع الدولي للحق الكوبي المشروع في المطالبة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض عليها من قبل الولايات المتحدة والذي يعتبر العقبة الرئيسية أمام التنمية في كوبا، مشيرا لفشل الحصار في تحقيق أهدافه الرامية لإركاع القرار الوطني للشعب الكوبي ونجحنا في الحفاظ على سيادة واستقلال بلدنا وحقنا في تقرير مصيرنا.

كتب: أسامة دياب

السفير الكوبي دعا لضرورة إنهاء 49 عاماً من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الجائر المفروض على بلاده

مانويل باردينـاس لـ «الأنباء»: 104 مليارات دولار حصيلة الأضرار المباشرة لتنفيذ سياسات الحصار الاقتصادي على كوبا حتى ديسمبر عام 2010

ما أهم ملامح سياسة الحصار الاقتصـادي والتجاري والمالي على كوبا؟

● تواصل الولايات المتحدة الأميركيـة تطبيـق الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا بكل صرامة، بل تعزز الآليات السياسـية والإدارية القمعية من أجل تطبيق أكثر فاعليـة له، لاسـيما ملاحقة ومضايقة العمليات التجارية والمالية الكوبية حول العالم، فمازال محظورا علينا تصدير أي منتجات أو خدمات من أي نوع للولايات المتحدة. ومازال محظورا تصدير أي سـلعة أو خدمة عمليـا من الولايات المتحدة إلى كوبا، باستثناءات محدودة جدا وتخضع لقوانين شديدة، بالإضافة إلى أن السفن التجارية التابعة لأي بلد كان والتي تدخل المرافئ الكوبية تمنـع مـن دخـول الموانئ الأميركية لمدة 180 يوما.

كما لا تسـتطيع أي شركة من أي بلد كان أن تقيم علاقة تجاريـة مع شـركات كوبية المنشـأ إذا كانت لها فروع أو مصالح من أي نوع مع الشركات الأميركية، بغـض النظر عن علاقة البلد المقر لهذه الشركة مع كوبا، وعن القوانين السائدة في البلد الأصلي وعن أعراف القانون الدولي، بالإضافة إلى ملاحقة وتهديد الشركات التي تقيم علاقات تجارية مع كوبا بغض النظر عن جنسـيتها وملكيتها أو ما إذا كانت تقيم علاقات مع الولايات المتحدة أم لا. لقد تضاعفت المضايقة التي تتعرض لهـا العمليات المالية الكوبية مع بلدان أخرى، بغض النظر عـن علاقة هذه البلدان مع كوبا والعملة التي يجري استخدامها والقوانين المصرفية السارية في البلدان ذات الصلة.

الحصار على كوبا مخالف للأعراف الدولية وانتهاك منهجي صارخ لحقوق الإنسان تجاه شعب بأسره ويجب رفعه فوراً ودون شروط

فشل الحصار في تحقيق أهدافه الرامية لإركاع القرار الوطني للشعب الكوبي ونجحنا في الحفاظ على سيادة واستقلال بلدنا وحقنا في تقرير مصيرنا

أوباما يملك الصلاحيات الكافية لتعديل شكل الحصار المفروض على كوبا دون موافقة الكونغرس إن رغب في ذلك

كعرف عام، حكومة الولايات المتحدة تمنـع مواطنيها من السفر إلى كوبا، إلا في حالات استثنائية محدودة جدا وبأحكام بالغة الصرامة.

تواصل حكومـة الولايات المتحدة تأكيدهـا في العلن على حاجتها المزعومة للإبقاء على الحصـار «كأداة ضغط» وهي تحافظ على الشـروط ذات الطابع الداخلي كشروط مسبقة لتغيير سياستها تجاه كوبا. مـن الواضح أنه لا نية لدى الولايـات المتحدة على إحداث تغيير في سياسـتها تجاه الجزيرة، وعلى الامتثال للقرارات المتكررة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تطالب بإنهاء هذه السياسة اللاإنسانية.

نثق في دعم المجتمع الدولي لحقنا المشروع في المطالبة بإنهاء الحصار الذي يعتبر العقبة الرئيسية أمام التنمية في كوبا

تصويت 187 دولة لصالح إنهاء الحصار العام الماضي يعكس تأييد ومساندة غالبية المجتمع الدولي للحق الكوبي

ما أبرز الإجراءات الرئيسية المتخذة من قبل حكومة الولايات المتحدة لاستكمال الحصار؟

● للأسف لم يتم تغيير الأسس التشريعية التي تستند إليها سياسات الحصار ومنها قانون التجارة مـع العدو (TWEA) والذي صدر كإجراء حربي عام 1917 من أجل الحد من التجارة مع بلدان تعتبر معادية. وفي الثانـي مـن سـبتمبر 2010 أعلن الرئيس أوباما توسيعه استمرارا للحصار على كوبا.

قانون المساعدة الخارجية: صدر في شـهر سبتمبر 1961 عن كونغرس الولايات المتحدة ويسمح لرئيس هذا البلد بفرض «حظر شامل على التجارة بين الولايات المتحدة وكوبا» كما يمنع منح أي نوع من المساعدة لحكومة كوبا. قانـون إدارة الصادرات: اعتمد في عام 1979 كمحصلة لمراجعة وسـائل مراقبة تصدير وإعادة تصدير السلع والتكنولوجيا، وبشكل خاص منها تلك التي تعتبر على حساب الأمن القومي للولايات المتحدة. «قانون توريسيللي» والذي وقعه الرئيس بوش الأب في شهر أكتوبر 1992. قانون التضامن الديموقراطي والحرية الكوبية، ويعرف باسم «قانون هيلمـز ـ بيرتـون». اعتمده الرئيـس كلينتون في شـهر مارس 1996.

وهدفه الأساسي هو عرقلة واحباط الاسـتثمار الأجنبي، وكذلك تدويل الحصار لكوبا. وأخيرا نظم إدارة الصادرات والذي يحكم الحالات الاستثنائية من قانون إدارة الصادرات أو الصادرات التي يتم السـماح بها عبر تصاريح صادرة عن مكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة الخارجية.

ما أوجه التغيير في السياسة الأميركية تجاه كوبا في ظل إدارة أوباما؟

● بالرغم من الإجراءات التي أعلنتها الحكومة الأميركية في الرابع عشر من يناير 2011 ومن بينها السماح بسفر الأميركيين إلـى كوبا لأهـداف أكاديمية وتعليميـة وثقافية ودينية، والسماح للمواطنين الأميركيين بإرسـال تحويلات مالية إلى مواطنيـن كوبيـين بمبالغ محدودة، والسماح للمطارات الدولية في الولايات المتحدة بطلب تصريح لتسيير رحلات فنية مباشرة إلى كوبا بموجب شروط معينة، إلا أنها إجراءات غير كافية ومحدودة الأثر، كما أنهـا لا تدل في جوهرها على وجـود إرادة عند حكومة هذا البلد في إحداث تغيير أساسي في سياسة الحصار، وإنما هي انعكاس لاعتراض متزايد بين قطاعات واسعة من المجتمع الأميركي على مواصلة العمل بهذه السياسة.

لقد سعت الحكومة الأميركية عبر إجـراءات الرابع عشـر من ينايـر لأن تعطي صورة إيجابية عن سياستها الفاشلة تجاه كوبا فـي لحظات تجد فيها الرفض الدولي والداخلي لهذه السياسة سـاحقا. لكن هذه الإجراءات تقتصر بشكل أساسـي على استعادة بعض الإجراءات التي كانت سـارية في عقد التسـعينيات في ظل حكومة الرئيس كلينتون وقام بإلغائها جـورج دبليو بوش اعتبارا مـن عام 2003. مازال حق المواطنيـن الأميركيين في السفر بحرية يشكل وهما في القرن الحادي والعشرين. مازالوا هم الوحيدين في العالم بأسره الذين يمنعون من السفر إلى كوبا.

ومـع إعلانهـا عـن تلك الإجراءات، أوضحت الحكومة الأميركية أن الحصار سيظل على ما هو عليه، وأنها تزمع اسـتخدام تلك الإجراءات من أجل تعزيز أدوات التحريض والتدخل في الشؤون الداخلية لكوبا.

مـا الأضـرار الناجمـة عن الحصار في القطاعات ذات الأثر الاجتماعي؟

● فيما يخص الصحة العامة نجـد أن الحصار ضاعف من معاناة المرضى وأسرهم بسبب عدم تمكنهم من الحصول على الدواء الأمثل في الوقت اللازم لعـلاج مرض مـا، بالإضافة لعدم توافـر الأجهزة الطبية. كما يؤثر الحصار سلبا على القطاع الغذائـي وينزل أذى مباشرا بالمواطنين الكوبيين وتقدر قيمة الأضرار التي حلت بهذا القطاع بين شـهر مارس 2010 ومارس 2011 بحوالي 120 مليونا و300 ألف دولار، ناهيك عن قطاعات التعليم والثقافة والرياضـة والتـي كانت ولا تزال متأثرة سلبا وبشدة من الحصار.

مـا مسـارات تطبيـق قرار الحصار خارج الحدود؟

● هناك مسارات عديدة منها:

ـ الشـركات الفرعيـة الأميركية المتواجدة في بلدان أخرى ممنوعة مـن إقامة أي نوع من العمليـات التجارية مع كوبا.

ـ تمنع شركات بلدان أخرى مـن أن تصدر إلـى الولايات المتحدة منتجات كوبية المنشأ أو منتجا يدخل في صناعتها أي مركب كوبي.

ـ تمنع شركات بلدان أخرى من أن تبيع سـلعا أو خدمات لكوبا يكون أكثر من 10 ٪ من عناصرها التكنولوجية أميركي الصنع، ولو كان أصحاب هذه الشـركات مواطنين من هذه البلدان.

ـ تمنع مـن دخول مرافئ الولايات المتحدة السفن التي تنقل بضائـع من وإلى كوبا، بغض النظر عن هوية البلد المسجلة فيه.

ـ تمنع بنوك بلدان أخرى مـن فتح حسـابات بالدولار الأميركي لأشـخاص كوبيين اعتباريـيـن أو طبيعيين، أو أن تقوم بعمليات مالية بهذه العملة مع هيئات أو أشخاص كوبيين.

ـ يجازى رجال الأعمال من بلدان أخـرى الذين يقومون باستثمارات أو أعمال تجارية في كوبا، فلا يتم منحهم تأشيرات لدخول الولايات المتحدة (لا هم ولا عائلاتهم) وقد يصل الأمر للملاحقة القضائية.

● شـهدت الفتـرة الممتدة بين شهر مارس 2010 وأبريل 2011 عددا كبيرا من الغرامات المرتفعـة التي تـم فرضها على هيئات مصرفية أميركية وأجنبية بسبب قيامها بعمليات مع كوبا.

● في عام 2010، فرض «مكتب الإشـراف علـى الممتلـكات الأجنبية» غرامات مالية على أربع هيئات بلغ إجمالي قيمتها 502 مليـون و721 ألفا و671 دولارا، وقع العبء الأكبر منها (500 مليون دولار) على كاهل بنك إي بي أن أمرو/ ABN Amro الهولندي، لقيامه بعمليات مالية غير مصـرح بها تضطلع بها مصالـح كوبـا أو مواطنون كوبيون.

● في الخامس عشر من يوليو 2010 أبلغ «مكتب الإشراف على الممتلكات الأجنبية» أن اتحاد الاعتماد الفيدرالي التابع للأمم المتحدة قد تعـرض لغرامة قيمتها 500 ألف دولار لقيامه بعمليات ماليـة يوجد لكوبا مصلحة فيها.

● في السابع والعشرين من يوليو 2010 وقعت الشـركة المستوردة إيميكو/ IMECO، التابعة لوزارة البناء الكوبية عقدا مع الشركة البنمية المزودة «VIBAS Import Export S.A» لكي تزودها بأربع جرافات من نوع كوماتسو/ Komatsu من خلال شركة تيسـا/ TIESA، موزعة «كوماتسـو» في بنما. لم يتم التمكن من توفير اثنتين من هذه المعدات بسبب رفض مصنع كوماتسو أميركا كوربوراتيون/ Komatsu America Corporation KAC تلبية الطلب.

● فـي السـادس عشـر من أغسـطس 2010 توصل بنك باركليـز/ Barclys البريطاني إلى اتفاق مع قضاة فيدراليين أميركيين يدفع بموجبه مبلغ 298 مليون دولار بسبب تزويره سجلات مالية عائدة إلى الفترة الممتدة بين عامي 1995 و2006، وذلك من أجل إخفاء عمليات ماليـة لكل من كوبـا وليبيا والسـودان وميانمار باتجاه بنوك في الولايـات المتحدة تصل قيمتها إلى 500 مليون دولار.

● في شهر سبتمبر 2010 طلب «مكتب الإشراف على الممتلكات الأجنبية» مـن المنظمة غير حكومية «تعاون وتربية طبية في كوبا»، المعروفة اختصارا باسـم ميديكك/ MEDICC، كل معلومـة تتوافـر لديها عن زياراتهـا وعلاقاتهـا بكوبا مـن أجل إجـراء تحقيق. في الوقت نفسه، تلقى أعضاء في «المنظمة العالمية لينكس»، المتخصصة في توفير مساعدة فنية طبية لبلدان نامية، تحذيرا من «مكتـب الإشـراف على الممتلكات الأجنبية»، بسبب تقديره أن مدة زيارتهم لكوبا قد طالت.

● في الربع الأخير من عام 2010 اضطرت شركة الطلاء «فيترال» الى أن توقف الإنتاج في ثلاثة معامل، ما ترتب عنه الامتناع عن إنتاج 893 ألفا و800 ليتر من الطـلاء اللميـع والجاف والمائي بقيمة مليونين و285 ألفا و800 دولار، وذلك بسبب إلغـاء عقد بتزويدهـا بـ 120 طنا من ديوكسيد التيتانيوم لإنتاج الطلاء خلال شهري يناير وفبراير 2011 أبرم مع الشركة المـزودة «بتروبلاسـتيك» المكسيكية.

● فـي شـهر مـارس 2011 علم أن محـلا لبيع منتجات معفية من الرسوم الجمركية مخصص للديبلوماسيين في إسبانيا رفض بيع سيجارات لديبلوماسـي كوبي متذرعا بقوانين الحصار.

● فـي الحادي والعشـرين من مارس 2011 أبلغت شـركة ديجيتال سيغن/ DigitalSign البرتغالية شركة نيورونيك/ Neuronic الكوبيـة أنهـا لن تمنحهـا الشـهادة الرقمية، باعتبار أن هـذه المصادقات تمنحها شركة فيري سيغن/ VeriSign، وهي شركة أميركية، بحجة قوانين الحصار.

● في السـابع من أبريل 2011 فرض «مكتب الإشـراف على الممتلـكات الأجنبية» غرامة مالية بقيمة 22 ألفا و500 دولار على شركة ميتليف/ METLIFF للتأمين في نيويورك لقيامها بإصدار صك مصرفي باسـم مواطن كوبي مباشرة.

● في السابع عشر من أبريل 2011 علم أن الحكومة الأميركية قد طلبـت تفسـيرا من بنك «BBVA» الإسباني، على أثر ذكر هذا البنك في تقريره السنوي أن لديه موظفا في كوبا. لجنة بورصة الولايات المتحدة طالبت البنك أيضا بمعلومات عن مدى وطبيعة نشاطاته «الماضية والراهنة والمسـتقبلية» في كوبا، وطالبته أيضا بذكر أي اتصال مع سلطات البلاد.

● في الخامس والعشرين من أبريل 2011 ألغت شركة باي بال إباي (Pay Pal eBay)، التي تقوم بتحويلات ماليـة عن طريق شبكة إنترنت إرسال أموال من «مجموعة دعم كوبا» في إيرلندا إلى الحساب المخصص لجمع تبرعات لهايتي، على أثر الزلزال الذي ضرب هذا البلد.

● شـركة «FLINT DIVISION SHEETFED» الإسـبانية أبلغت عن ضرورة اسـتبدال اثنين من المنتجات لصناعة المطبوعات الكوبية، لأنه يدخل في تركيبتهما كم من العناصر الأولية أميركية الصنع أكبر من الكم الذي يسمح قانون الولايات المتحدة بتصديره إلى كوبا.

● قامت شركة أوروبية بإلغاء دفعة من الحفـارات، موديل «R984C»، لصناعـة النيكل الكوبية بسبب عملها بمحرك «CUMMINS» الأميركي، الذي منع منـتجوه بيعه لكوبا.

هذا الأمر أرغم على استبدال نوع الحفارات، الذي كان معمم الاستخدام، ما يمكنه أن يؤدي إلى خسائر لم تقدر قيمتها بعد من حيث الإنتاجية وحسـاب الممتلكات والوقت الضائع في هذا المسعى.

● انعـدام إمكانية الاستمرار في شـراء حمـض الكبريت المستخدم في صناعة النيكل الكوبية من شـركة النحاس المكسـيكية عاد علـى كوبا بخسائر تصل قيمتها إلى 14 مليونا و844 ألفا و128 دولارا. تم في عام 2010 استيراد 410 آلاف و491,632 طنـا متريا، بسعر للشحن بلغ معدله 73,66 دولارا للطن الواحد، بينما لو تم شحن هذا المنتج نفسه من المكسيك لكان السعر قد بلغ 37,50 دولارا للطن.

● الشركة الأوروبية المزودة بقطع غيـار ضـواغط معمل توصيـل الكوبالت لشـركة النيـكل «كوماندانتي رينيه راموس لاتـور»، أبلغت عن اسـتحالة تنفيذ هذه العملية لكون منتج هذه السلعة أميركي الجنسية ولا يسمح له بإبرام عمليات تجارية مع كوبا. عاد ذلك بأضرار بلغت قيمتها حتى الآن 26 ألفا و300 دولار.

● كمحصلة لشـراء شـركة «CENTAC»، منتجة الضواغط للصناعة النفطيـة، من قبل رأسمال أميركي، ارتفعت بشكل كبير كلفة شـراء قطع الغيار للمعدات الموجودة في البلاد. فبينمـا يبلغ ثمـن الضاغط الواحد نحـو 60 ألف دولار، عرضت شركات من بلدان أخرى القطع اللازمة لأحدها على كوبا بسعر 191 ألف دولار، أي ثلاثة أضعاف تكلفة الجهاز نفسه.

ماذا فعلت كوبا ليتخذ في حقها كل هذه الإجراءات على مدار 49 عاما؟

● كوبا دولة تعمل على استقلال قرارها وسـيادة دولتها ولقد فشل الحصار على مدار 48 عاما في تحقيق أهدافه الرامية لإركاع القرار الوطني للشعب الكوبي ونجحنا في الحفاظ على سيادة واستقلال بلدنا وحقنا في تقرير مصيره.فبعد الثورة الكوبية لم يعد السـفير الأميركي هو صاحب القـرار في بلدنا ولم نتخل عن نظام الشيوعي وهذا ما يزعج الولايات المتحدة.

هل الشعب الكوبي راض عن الهوية الشيوعية للدولة؟

● كوبا لديها حياة سياسـية وصنـدوق الانتخابـات هو الفيصل والشعب هو من يختار بحريـة ودعني أخبرك برقم مذهل فـ 96,6٪ من الشـعب الكوبي يؤيدون النظام الشيوعي وذلك وفقا للانتخابات كما أن حرية التعبير مكفولة في بلدنا، نحن نحترم اختيار الأغلبية وهذا هو أساس الديموقراطية ولتعلم الولايات المتحدة أننا سـنكون هناك وعلى بعد 90 ميلا منها كمجتمع شـيوعي، لأننا نرغب في ذلك فالخدمات التعليمية والخدمات الصحية ومختلف الخدمات الاجتماعية مجانية في كوبا.

ما إجمالي الخسـائر الكوبية من سياسات الحصار؟

● 104 مليـارات دولار هـي حصيلة الأضرار المباشـرة والناجمة عن تنفيذ سياسات الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا حتى ديسمبر عام 2010 وذلك في ضوء الأسعار العادية.

هل تشـعرون بحجم الدعم الدولـي للمطالبـات بإنهاء حالة الحصار المفروض عليكم؟

● بداية الحصـار على كوبا مخالفـة للأعـراف الدوليـة وانتهـاكا منهجيـا صارخـا لحقوق الإنسـان تجاه شعب بأسره ويجب رفعه فورا ودون شروط. أما فيما يتعلق بالدعم الدولي لقضيتنا العادلة فإننا نستشعر هذا الدعم ونثق في الشـرعية الدولية وليس أدل على ذلك من تصويت 187 دولة لصالح إنهاء الحصار على كوبا العام الماضي وهـذا في حد ذاته يعكس تأييد ومسـاندة غالبية المجتمع الدولي للحق الكوبي.

ما الذي سـيحدث اليوم في الأمم المتحدة؟

● كما قلـت لك لدينا دعم دولـي ومسـاندة لقضيتنا المشـروعة ولذلك نحن على ثقة بأننا سنحصل على نفس عـدد المؤيدين لرفع الحصار والذي يبلـغ 187 دولة ولكن هذا القرار سياسي ولكنه في النهاية ليس ملزما لأحد، لأننا كنـا نحصل على الأغلبية كل عام حتى وصلنـا لهذا العدد من الأصـوات وجدير بالذكر أن دولتين فقط تصوتان ضد القرار همـا الولايات المتحدة وإسرائيل.

سفير كوبا لدى الكويت مانويل باردينـاس

السفير مانويل باردينـاس متحدثا إلى الزميل أسامة دياب (محمد ماهر)